نظرة عامة

يشير الاستقصاء الشهري للظرفية الصناعية الذي يصدره بنك المغرب، والخاص بشهر يناير[1]، إلى تحسن النشاط. فقد تنامى الإنتاج وارتفعت نسبة استخدام الطاقات لتبلغ 78%.

وقد هم تنامي الإنتاج كافة قطاعات النشاط ما عدا «الصناعات الكهربائية والإلكترونية» التي سجلت تراجعا.

وفيما يخص المبيعات، فقد سجلت استقرارا يعكس ارتفاعا على صعيد السوق الداخلي وانخفاضا في الصادرات. وحسب قطاع النشاط، سجلت المبيعات زيادة في كل من «الصناعات الغذائية» و«النسيج والجلد» و«الصناعات الكهربائية والإلكترونية»، فيما شهدت ركودا في «الميكانيك والتعدين»، وانخفاضا في «الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية».

فيما يتعلق بالطلبيات، فقد شهدت تزايدا يغطي نموا في كل من الصناعات «الكهربائية والإلكترونية»، و«الميكانيك والتعدين»، وركودا في «الصناعة الغذائية» و«الصناعة الكيميائية وشبه الكيميائية» وكذا «النسيج والجلد». أما دفاتر الطلبيات، فقد استقرت عند مستوى أدنى من المعتاد بالنسبة لكافة الفروع، ما عدا «الميكانيك والتعدين»، حيث ظلت عند مستوى عاد، و«الصناعات الغذائية»، حيث فاقت مستواها المعتاد.

وبالنسبة للأشهر الثلاثة المقبلة، يرتقب أرباب المقاولات الصناعية ارتفاع الإنتاج والمبيعات في كافة فروع النشاط باستثناء قطاع «النسيج والجلد»، حيث يُتوقع أن يسجل فيها الإنتاج ركودا. إلا أن أزيد من مقاولة واحدة من أصل خمسة تعرب عن عدم اليقين فيما يخص تطورهما المستقبلي.

1 أجري الاستقصاء من 1 إلى 28 فبراير 2024 وتعتمد النتائج على معدل إجابة قدره 62% .